

فكر الأزمة العالمي ما هي انعكاساته على خطة الطوارئ الاقتصادية ؟

إن ما يحدث في العالم يحتم أن يتم التحليل للأوضاع القائمة وبالتالي اقتراح الحلول في إطار «فكر الأزمة» واستدعاء الخبرات العالمية المرتبطة بالأزمات وأساليب مواجهتها بما يضمن مواجهة الاختلالات وفقا لأولويات واضحة، ويستوجب ذلك التعرف على عناصر الأزمة من واقع التجارب العالمية وخصوصا فيما يرتبط باقتصادات الدول النامية، وفي مقدمة هذه الخبرات التشخيصية ما يلي:

١ - من الملاحظ أن كل أزمة كبرى للاقتصادات الناشئة يسبقها طفرة في الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال، بما يوحي بأن التوسع في الائتمان والتسخين الزائد للاقتصاد يساهمان في الأزمة، ولقد حدثت قفزة ملموسة في مستوى الائتمان للقطاع الخاص في مصر من ٢٠% من الناتج الإجمالي في عام ١٩٩٠ إلى أكثر من ٤٠% في عام ١٩٩٧ نتيجة تدفق الأموال على القطاع

المصرفي - خلال مرحلة الإصلاح الاقتصادي - والذي لم يكن مؤهلاً بالقدر الكافي لتوجيهها، وذهبت بالتالي هذه الأموال لتمويل الاستثمارات في ظل مناخ تنقصه نظم إدارة المخاطر بالبنوك وتقييم المشروعات على أسس عوائد اقتصادية سليمة، علاوة على تفضيل البنوك التعامل مع الكيانات الكبيرة، فقرابة ٧٠% من حجم الائتمان وجه للعملاء الكبار بحجة أن المنشآت الصغيرة أكثر مخاطرة وأعلى تكلفة، ولقد أظهرت دراسة الأزمات المالية على مستوى العالم وجود عامل مشترك بينها ألا وهو أن كل تلك الحالات اتسمت بتركيز الائتمان سواء في أنشطة أم قطاعات معينة مما يضعف محافظ البنوك نتيجة هذا التنوع المحدود.

٢ - لقد برز خلل تلك السياسة المصرفية في مصر بمجرد انخفاض الأسعار وبالذات بعد انفجار «الفقاعة العقارية» وارتفاع نسبة القروض الرديئة للقطاع الخاص بالإضافة إلى تلك التي تحملها القطاع المصرفي نتيجة الائتمان الذي منح في فترة سابقة للقطاع العام والتي تردت أوضاعه.

وكما أن هناك اعتقاد شائع بأن الضمان العيني أقل خطراً من الضمان المرتكز على جدوى المشروع (والمتمثلة في حسابات دقيقة لطبيعة المشروع وتدفقاته النقدية خلال المراحل المختلفة)، فالذين قاموا بتحليل الائتمان تنقصهم الخبرة والمهارة

الكافية للتقييم ووجدوا أنه من المريح الحصول على ضمانات عينية وشخصية من العميل ونقل المخاطر من البنك إلى المقرض، ولقد أثبتت كل التجارب العالمية أنه برغم هذا التنصل من عنصر المخاطرة وبرغم الإفراط في طلب الضمانات فإن النتائج جاءت عكسية على البنك والعميل في معظم الأحوال، وإن أسوأ شيء في هذا النوع من الضمان أنه يعطى للقطاع المصرفي إحساسا وهميا بالأمان ويبعده بالتالي عن المبادئ الأساسية المطلوبة لانتمان سليم، بالإضافة إلى خطورة تدنى قيمة الضمانات العينية في مرحلة لاحقة، وهو ما حدث بالفعل في مصر.

٢. لا تتشكل مخاطر ارتفاع سعر الصرف بين يوم وليلة ولكنها تتراكم على مدار سنوات لكي تنفجر بشكل مفاجيء، ولقد بدأت بوادر تلك المخاطر بعد سنوات قليلة من تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي. ونظرا لتوافر قدر عالٍ من التدفقات الرأسمالية الداخلة والاحتياطي النقدي فإن الحكومة رأت استمرار تثبيت سعر الصرف والتي كانت تشكل محور التحكم في معدل التضخم، ومما لا شك فيه فإن هذه استراتيجية فعالة على المدى القصير وخاصة خلال فترات الانتقال من تضخم مرتفع إلى آخر منخفض، ولكنها استراتيجية غير مقبولة على المدى الطويل بالأخص في ظل ضعف هياكل قطاعي الأعمال العام والخاص والفشل في زيادة معدلات الإنتاجية مقارنة

بالدولة التي ترتبط عملتنا بها، وبالتالي فمن الطبيعي أن يصاحب ارتفاع سعر الصرف عن قيمته الحقيقية - نتيجة تدنى مستويات الكفاءة والمنافسة - طفرة في الاستهلاك متمثلة في زيادة كبيرة في الواردات وانخفاض معدلات الادخار.

٤ - كما ثبت أن تقييد السياسة النقدية ليس ضمانا لاستقرار الاقتصاد الكلى ما لم يواكبه سياسة مالية مؤنمة، فعدم التوافق بين السياسات المالية والنقدية يؤدي إلى أسعار مرتفعة للفائدة بما يضر بالاستثمار المباشر ويوجه الأموال للمضاربة في البورصة (وخاصة أن أرباحها معفاة من الضرائب)، ولقد حاولت الحكومة في فترة لاحقة إحداث تحفيز مالى بالسماح ببعض التوسع النقدى بهدف سد العجز فى الموازنة العامة، غير أن هذه السياسة لا تتفق أيضا مع سعر ثابت للصرف حيث إن التوسع النقدى فى ظل تثبيت سعر الصرف غالبا ما يؤدي إلى هبوط الاحتياطي، ويضاف إلى ذلك محدودية قدرة الحكومة على إتباع سياسة مالية مرنة ومستقلة نظرا لأن نسبة عالية من الإنفاق فى الموازنة توجه للأجور (٢٣%) ولفوائد الدين العام (٢٣%)، واعتماد الخزانة العامة فى موارد النقد الأجنبى على قطاعات خارج دائرة تحكم الاقتصاد القومى والمتمثلة فى البترول وقناة السويس وتحويلات المصريين بالخارج والسياحة.

بالطبع كانت هناك أيضا تأثيرات لعوامل دولية ومحلية غير منظورة مثل ارتفاع الدولار امام العملات الأخرى وانخفاض قيمة العملات الآسيوية نتيجة أزمة ١٩٩٧ وحادثة الأقصر الإرهابية وحوادث ١١ سبتمبر بالولايات المتحدة الأمريكية، غير أن تلك الصدمات كان من الممكن استيعابها إلى حد ما من خلال سياسة مرنة لسعر الصرف ومن خلال الارتقاء بالاقتصاد الجزئي الذي عانى من ضعف الأسواق المالية وتدنى المنافسة.

وهكذا يمكن القول بأن السياسات العامة لم تأخذ في الاعتبار الحقيقة الاقتصادية المعروفة وهي أنه لا يمكن تحقيق الجمع بين ثلاثة عوامل في نفس الوقت أي سعر صرف ثابت وسياسة نقدية مستقلة وحرية حركة رؤوس الأموال.

وحول الأسس الجوهرية لخطة الطوارئ الاقتصادية القادرة على مواجهة متغيرات الأزمة الاقتصادية العالمية وتراكمات المشاكل الداخلية، ففي مقدمة أولوياتها ما يلي:

١ - مراجعة دقيقة لمحافظ البنوك من خلال تصنيف جيد للديون، مما يعطى للسلطات المسئولة وللبنك المركزي مؤشرا أفضل عن حجم وطبيعة المشاكل ويساعد على وضع ترتيبات مالية للطوارئ في إطار تقييم حقيقي للمراكز المالية للبنوك، وعلى البنوك توخي الحذر عند منح ائتمان إضافي لتعويم المتعثرين حيث يجب أن يصاحب ذلك تغيير في الإدارة أو نسبة الملكية

للمنشأة المتعثرة إذا أريد تحقيق نتائج إيجابية، وكما يمكن للحكومة إنشاء صندوق مالى للطوارئ بهدف تقوية مراكز البنوك نتيجة تعثر المشروعات المقترضة، ولتوفير موارد هذا الصندوق يمكن للحكومة أيضا أن تحصل على ائتمان طوارئ من الصناديق الدولية والعربية.

٢- البنك المركزى يطبق بالفعل مجموعة من القواعد الوقائية لتقليل المخاطر على البنوك والحفاظ على امان واستقرار النظام المصرفى، وهو المقرض الأخير Lender of last resort طبقا لقانون صدر فى عام ١٩٥٧، ولقد مارس دوره فى هذا الشأن عند انتشار بنك الاعتماد والتجارة بالاتفاق مع بنك مصر، وبالتالي فالبنك المركزى المصرى له كافة الصلاحيات لقيادة عمليات الإنقاذ، والبنك المركزى كيان مستقل داخل الآلية الحكومية ولكنه ليس مستقلا عنها، فالسياسة المالية والنقدية هى فى المقام الأول مسئولية الحكومة أمام الشعب والبرلمان، ولا يمكن للحكومة أن تخلى مسئولياتها عن السياسة النقدية أو تتبع سياسة مالية منفصلة عن السياسة النقدية.

٣- تطوير القطاع المصرفى وبالأخص بنوك الدولة بتوسيع قاعدة الملكية ودخول البنوك العالمية الكبرى بحصص فيها مما سيؤدى إلى الارتقاء بمستوى الخدمات المالية وتنافسية تكلفة الأموال والرقابة من خلال مستثمرين لهم مصلحة فى ملأة المراكز

المالية، فلقد شهد العقد الأخير تطورا هائلا في النظم المالية المصرفية على مستوى العالم نتيجة تحرير الخدمات المالية واشتداد المنافسة والتقدم التكنولوجي في مجال الاتصال والمعلومات وزيادة الروابط بين الأسواق المالية، وكما حدث تغيير مهم في تركيبة مصادر الأموال في البنوك وبالذات انخفاض نسبة مدخرات الأفراد مقارنة بالأدوات المالية للادخار المتاحة لصناديق المعاشات وشركات التأمين.

٤ تفعيل دور المؤسسات المالية غير المصرفية مثل صناديق المعاشات وشركات التأمين ومؤسسات الادخار الأخرى لما لها من قدرة على تعبئة وتوجيه الموارد المالية «طويلة الأجل»، وتشجيع قيام شركات رأس المال المخاطر لتمويل الشركات الصغيرة والمشروعات الجديدة حيث لا يقتصر دورها على توفير التمويل بل أيضا للمساهمة في رأس المال وإدارة المشروعات التي تساندها، وكذلك الصناديق المشتركة Mutual Funds التي تستثمر في الأسهم والسندات، والبعض منها يتخصص في أنشطة معينة أو يأخذ شكل صندوق رأس المال المخاطر، ولقد صارت منفعا مهما للموارد المالية لصناديق المعاشات والمستثمر المؤسسي الذين تنقصهم الخبرة في التعامل مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الجديدة أو المتعثرة، وبالتالي فإن قيام مثل هذا المؤسسات أصبح امرا حتميا في المرحلة القادمة لتطوير النظام المالي ككل.

٥- إن أسعار الفائدة الحالية تعرقل خروج المنشآت الإنتاجية والخدمية من الأزمة كما تزيد من صعوبة الضبط المالى للموازنة العامة لارتفاع خدمة الدين المحلى، وليس من السهل تخفيض أسعار الفائدة دون إحداث تضخم ولكنه فى هذه الظروف يجب أن يكون تضخما معتدلا ومدارا *Managed mild inflation*، أما تخفيض سعر الصرف أو اتباع سياسة مرنة فسيغنى انخفاضا فى الدخل الحقيقية للمواطنين، وهذا الثمن يجعل أية حكومة تفكر كثيرا قبل الإقدام على التخفيض ولكن يجب أن ندرك أن الخيار ليس بين دخول أعلى أو أقل للذين يعملون ولكن بين دخول العاملين وعدم الحصول على دخل أساسا للعاطلين، فالثمن الذى ندفعه نتيجة ارتفاع سعر الصرف باهظ لأنه يعنى معدلات متدنية من النمو وزيادة البطالة، ويثير البعض قضية عدم جدوى تخفيض سعر الصرف نظرا للطبيعة غير المرنة لهيكل الصادرات والواردات، وبالطبع فإن تخفيض سعر الصرف لن يؤدى إلى زيادة أو طفرة تلقائية وفورية للصادرات ولكن يجب ألا ننظر إلى الميزان التجارى من زاوية الحاضر ولكن ما يجب أن يكون عليه بعد خمس سنوات من الآن فى إطار حزمة متكاملة من السياسات للارتقاء بالصادرات ومنها التوليفة الصحيحة بين سعر الصرف وبين التعريفة الجمركية.

إن الأزمة تمثل تحدياً للمعتقدات السائدة وهي فرصة لإعادة تقييم السياسات وإحداث التغيير من خلال خطة للطوارئ تعيد الثقة إلى السوق، ومن هنا أهمية تطبيق الإصلاحات بسرعة وحسم مما يتطلب من الإدارة الاقتصادية قدرة عالية على التحليل واتخاذ القرار.